السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. –حالة الجزائر–

مؤذن عمر (*) & ساقة مخلوف (**)
مؤسسة الإنتماء

ملخص: ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني، لكن التفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار، والتي تسعى إلى تحقيق التوازن التنموي النسبي بين الأقاليم من جهة، وتحقيق نوع من الموازنة بين تعظيم معدلات التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني وتحقيق العدالة في توزيع ثمار هذه التنمية بين أقاليم ومناطق البلد تحقيقا لمبدأ التنمية المتكاملة.

تعتبر السياحة قاطرة التنمية الإقليمية، إذ تعد نشاطا منتجا له آثار على جوانب كثيرة، الأمر الذي يتطلب تنظيم وتوجيه هذا النشاط من أجل تحسين المستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا، وتحفيز الإستثمار في البنية التحتية ومرافق الخدمات السياحية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإبراز دور التنمية السياحية كآلية لتقليل التفاوت الإقليمي، حيث تقتضي التنمية السياحية الإهتمام بالبعد المكاني للتنمية، أي أن عملية التنمية تحدث في إطار مكاني ينتج عن البعد الجغرافي الذي تجري فيه، والميدان الذي تنعكس عليه نتائجها.

الكلمات المفتاح: التنمية الإقليمية، التنمية السياحية، التوازن الإقليمي، التنمية الإقليمية المتوازنة.

Abstract: The issue raised primarily on the development at the national level, But regional disparities led to a regional issue taken into account, Which seeks to achieve a balance of development between regions of relative hand, And achieve a kind of balance between maximizing the economic development rates at the national level and the achievement of justice in the distribution of this development between regions and areas of the country to achieve the principle of integrated development.

Tourism is the locomotive of regional development, It is a productive activity has implications for many aspects, Which requires organizing and directing this activity in order to improve the living standards of the least developed regions, And stimulate investment in infrastructure and tourism service facilities to achieve balanced regional development.

This study was an attempt to highlight the role of tourism development as a mechanism to reduce regional disparities, Where tourist development requires the attention to the spatial dimension of development, Any development process occur in the context Framework related to the place, Results from the geographical dimension which Creates, And the field is reflected by the results.

Keywords: Tourist development, Tourism development, regional balance, balanced regional development.

(*)– أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، هاتف: 0668.57.58.92، البريد الالكتروني: omar.mo85@gmail.com
(**) أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، هاتف: 0662.79.68.32، البريد الالكتروني: sm.1982@yahoo.fr

مقدمة :

تطور كثيرا خلال العقود الأخيرة مفهوم ومجال التنمية، مما أدى إلى ظهور عدة مسميات إلى جانب مصطلح التنمية الإقتصادية كالتنمية الإجتماعية، والتنمية البشرية، كما برزت عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية على شكل التنمية القطرية، والتنمية الإقليمية (الجهوية)، والتنمية المحلية. والتي تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات جغرافية أصغر، فعملية تكون التنمية بالضرورة جغرافية، أي تحدث في إطار مكاني ينتج البعد الجغرافي الذي تجري فيه عملية التنمية، والميدان الذي تنعكس عليه نتائجها.

ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني، لكن التفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الإعتبار، والتي تسعى إلى تحقيق التوازن التنموي النسبي بين الأقاليم من جهة، وتحقيق نوع من الموازنة بين تعظيم معدلات التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني وتحقيق العدالة في توزيع ثمار هذه التنمية بين أقاليم ومناطق البلد تحقيقا لمبدأ التنمية المتكاملة.

تعد السياحة نشاطا منتجا، ذا آثار على جوانب كثيرة: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية وعمرانية لها تأثير كبير على حياة المجتمعات والشعوب، الأمر الذي يتطلب تنظيم وتوجيه هذا النشاط من أجل تحسين المستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا التي تمتلك الموارد والمؤهلات السياحية، وتحفيز الإستثمار في البنية التحتية ومرافق الخدمات السياحية لتحقيق التنمية الإقليمية.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلى إبراز أهمية تنمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية وتقليل الفوارق بين الأقاليم وتحقيق التوازن الإقليمي في الجزائر.

وقد قسمنا هذا العمل إلى ثلاثة أقسام حيث تناولنا في القسم الأول **التخطيط الإقليمي وتحقيق التنمية الإقليمية** وفي القسم الثاني **الإطار النظري للتنمية السياحة للإقليم** وفي الأخير قمنا بدراسة **دور التنمية السياحية في تحقيق التوازن الإقليمي في الجزائر**.

أولا: التنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمي:

تعتمد التنمية بمختلف مجالاتها على الخطط التي ترسم لتحقيقها والإستراتيجيات التي تُعتمد لبلوغها، وترتبط بالقدرة على فهم متطلبات المجتمع وربطها بالإمكانات المتوفرة من أجل استخدام أمثل لهذه الطاقات لمنح أفضل النتائج بما يعود على تحقيق معدلات تنموية تنعكس إيجابا على الفرد والمجتمع.

وبما أن لكل إقليم خصائصه الطبيعية والإجتماعية التي يساهم استخدامها في الرفع من أداء مؤشرات التنمية بالمنطقة، فالهدف من تركيز مفهوم التنمية على مستوى إقليمي هو البحث عن الإستراتيجية الملائمة التي تستخدم الخصوصية المحلية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، ولتحقيق ذلك تعتمد تلك الإستراتيجية على تفعيل الإدارة المحلية بمختلف مصالحها لتربط قراراتها وخططها بعناصر التنمية المتوفرة في هذا الإقليم.

1- ماهية التنمية الإقليمية

تطرح التنمية الإقليمية أو الجهوية كما هو متداول عدة إشكاليات منهجية وعلمية وسياسية، فمسألة التنمية كانت تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية، فالوعي المتزايد بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الإعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات.

1-1 تعريف التنمية:

يمكن القول أن التنمية هي نتاج كل ما يخطط له ويتم متابعة تنفيذه بطريقة علمية علي مستوي الفرد والمجتمع والبيئة من مشروعات اقتصادية وخدمات اجتماعية تؤدي بالفرد ومجتمعه إلى حال أفضل وظروف معيشية أحسن، فالتنمية هي عملية تهدف في الأساس إلى إحداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف حياة الإنسان ولأنماط تثمين الموارد المحلية.

1-2 تعريف التنمية الإقليمية:

تتلخص فكرة التنمية الإقليمية أو مفهومها في تلك العملية النظرية أو التطبيقية التي تؤدى إلى إحداث عدة مظاهر تدل على تغير النفع لإقليم ما، بما يحقق وضعا أفضلا لسكان هذا الإقليم، ولقد وردت للتنمية الإقليمية تعريفات متعددة من وجهات نظر مختلفة نذكر منها:

يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاتها، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوت بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الإقليمية[1].

كما تعرف بأنها التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد استراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها[2].

والتنمية الإقليمية المتكاملة هي عملية توزيع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازنة، أو أنها التغيرات التي تطرأ على حالة الإقليم بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكانه عن طريق الإستخدام الأمثل لموارده المادية وتحسين كفاءة موارده البشرية.

1-3 استراتيجيات التنمية الإقليمية[3]:

تتنوع الإستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن في النمو . الفوارق الإقليمية . بتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها.

1-3-1 استراتيجية الإنتشار: إذا كانت الأهداف المنشودة هي تحقيق العدالة أو المساواة بين أقاليم الدولة، فان الإستراتيجية الواجب إتباعها هي استراتيجية الإنتشار، والتي تعمل على نشر الموارد والإستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات أو اللاوفورات الخارجية الناتجة عن زيادة التجميع والتركيز.

2-3-1 استراتيجية التركيز: إذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الإقتصادية لموارد الدولة فان الإستراتيجية المتبعة هي استراتيجية التركيز، والتي تستفيد من الوفورات الداخلية أو وفورات التجميع بالإضافة إلى استفادتها من الوفورات الخارجية.

3-3-1 الإنتشار بطريقة مركزة أو استراتيجية أقطاب النمو: أما إذا كان الهدف هو الوصول إلى كل من العدالة والفعالية، فإن الإستراتيجية الواجبة هنا هي استراتيجية الإنتشار بطريقة مركزة أو استراتيجية أقطاب النمو.

ويرى بعض الباحثين أن استراتيجية التركيز مناسبة للتطبيق في الدول النامية لأنها تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية . عناصر التنمية . في أكبر مدن الدولة وإن كان يؤخذ على هذه الإستراتيجية تركيزها للتنمية في مناطق معينة، وإهمالها لها في مناطق أخرى، أما استراتيجية الإنتشار فمن الصعب تطبيقها في هذه الدول نظرا لمحدودية مواردها، وهو الأمر الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو، ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة، كذلك يؤخذ على هذه الإستراتيجية زيادتها للنمو في المناطق النامية أصلا، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية . المتخلفة . مما يوسع الفجوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة ومن ثم يعمق حدة الفوارق الإقليمية.

أما استراتيجية أقطاب النمو فيتم وفقا لها اختيار عدد محدود من المناطق التي تتوافر بها إمكانات النمو الإقتصادي والإجتماعي من أجل تكثيف عناصر التنمية، بحيث تتحول هذه المناطق إلى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، تنمو هي ذاتها أولا، ثم تقوم بنشر التنمية خلال هذه المناطق عن طريق ما يتوافر بها من أنشطة قائدة، وهذه الإستراتيجية تتطلب وجود لامركزية سياسية وإدارية، وتوافر بنية أساسية كافية.

4-1 أهداف التنمية الإقليمية: يمكن حصرها بما يلي [4]:

1-4-1 زيادة الناتج القومي: ويعد من أهم أهداف التنمية الإقليمية، إذ انه يسعى إلى رفع إسهام الإقليم في الناتج القومي، وذلك عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة في المستقرات التي لها دور في زيادة الناتج الإقليمي، فضلاً عن تعزيز الأنشطة الإقتصادية القائمة فيها، مع مراعاة الحاجات والإمكانيات المتاحة في الإقليم والأقاليم الأخرى والتوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة.

2-4-1 تحقيق الموازنة السكانية: أن عدم التوازن في حجم السكان وتوزيعه بين المستقرات البشرية في الإقليم الواحد وبين الأقاليم الأخرى يؤدي إلى إبراز مراكز طرد للسكان ومراكز جذبهم، فالسكان ينجذبون إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل ووفرة الخدمات أو التي تتميز بوجود مواد خام أولية يمكن استغلالها،كما ينجذب السكان إلى المناطق التي تتمتع بمزايا سهولة المواصلات وتوفر السكن، وفي المقابل فإن عوامل الطرد التي تتمثل بالضغط السكاني المتزايد على المساحة المحدودة من الأراضي الزراعية مما يدفع السكان الريفيون إلى الهجرة لإنعدام توفر فرص العمل أو انعدام توفر الخدمات وضعف مستوى أداءها وقصور الموارد الإقتصادية وسهولة الإنتقال بين الأقاليم ومراكز الإستقرار لإنعدام الضوابط المحدد للهجرة، وهكذا يمكن لسياسة التنمية الإقليمية أن تتخذ من عامل الهجرة أداة لإعادة توزيع السكان وتحقيق الموازاة المكانية من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرد في المستقرات.

3-4-1 تقليص التباين الإقليمي في توزيع الأنشطة الإقتصادية والدخل: تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دوراً مهماً في توزيع الأنشطة الإقتصادية، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات البطالة في المناطق التي تكون مرتفعة فيها، وذلك من خلال فرص العمل ودعم وإصلاح مستلزمات الحياة الإجتماعية والثقافية للسكان، فضلاً عن تأثيرها في توزيع الإستثمارات لتحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الدخل وفرص العمل.

ويمكن القول أن جميع سياسات التنمية الإقليمية تهدف إلى تحقيق موازنة جيدة بين السكان والبيئة، إذ تتضمن كثير من السياسات أهدافاً أخرى إضافة إلى ما سبق ذكره كالمحافظة على الموارد والإمكانيات الطبيعية وتخطيط استخدامها بشكل أفضل، وتختلف أهمية أهداف التنمية الإقليمية من إقليم إلى أخر، فقد يكون الهدف الأساسي للتنمية زيادة متوسط دخل الفرد، بينما يكون في إقليم آخر زيادة حجم الخدمات العامة، ويجري التركيز في إقليم ثالث على زيادة فرص العمل، في حين يمكن أن يكون أكثر من هدف في إقليم رابع،كما يمكن أن يكون للبعد الزمني دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية، ففي المدى القصير يتم التركيز على الأقاليم المؤهلة لتحقيق النمو الإقتصادي، أما في المدى البعيد فيمكن تحقيق هذا الهدف في الأقاليم الضعيفة لحين إزالة معوقات النمو.

2- التخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي له أبعاد جغرافية وأخرى تخطيطية، ولكن بسبب تنوع النظم الإقتصادية السائدة في العالم ومنظورها التخطيطي لم يتم تحديد تعريف واحد للتخطيط الإقليمي.

2-1- تعريف التخطيط الإقليمي: التخطيط الإقليمي هو رسم الخطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الشاملة للدولة، تلك الخطة التي تشتمل على التخطيط الإقتصادي والإجتماعي والعمراني، ويعني ذلك تخصيص المكان المناسب داخل الأقاليم المختلفة لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة بصورة متناسقة.

وقد عرف د .محمد خميس التخطيط الإقليمي" بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالإقليم وإنعاشه"[5].

التخطيط الإقليمي هو ذلك الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الإعتبار، بقصد إذابة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بين أقاليم الدولة الواحدة. بمعنى آخر إنه محاولة مدروسة للتوصل إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق التخصيص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة الواحدة.

وتختلف كل من وجهة النظر الأمريكية والبريطانية في تعريف التخطيط الإقليمي، فمن وجهة النظر البريطانية التخطيط الإقليمي يشمل العمليات والأساليب التي يتم من خلالها اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الإقليمية بطريقة سليمة، بحيث تحقق الأهداف المرسومة في صورة برامج ومشروعات إنتاجية واستثمارية في منطقة معينة ولفترات زمنية محددة، أما من وجهة النظر الأمريكية فالتخطيط الإقليمي عبارة عن محاولة لتطوير الشكل العمراني والإجتماعي للأنظمة الإنتاجية في الأقاليم وذلك حتى يرتبطا بالنمو الحضري العام للدولة، أي هي عملية تجهيز الخطط والبرامج للمناطق الغنية بمواردها الطبيعية وتلك التي تدهورت فيها الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في محاولة للإصلاح العمراني عن طريق الإهتمام بالإقليم من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية[6].

من التعاريف السابقة للتخطيط الإقليمي نجد أنه أسلوب يتخذه المخططون لإحداث تنمية على مستوى الأقاليم، يتم فيه تحديد الموارد والإمكانيات المتاحة لهذه الأقاليم والإستفادة منها من خلال خطط وبرامج تطبق داخل هذا الإقليم بشكل متكامل، ويعتبر التخطيط الإقليمي من هذا المنطلق أولى الخطوات الضرورية للتنمية المتكاملة والمتوازنة.

2-2- أنواع التخطيط الإقليمي:

يقسم التخطيط الإقليمي إلى نوعين[7]:

الأول: هدفه الرئيسي إيجاد نوع من التوازن الإقليمي والعمل على إزالة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها بغية المساواة والتوازن الإقليمي، عن طريق توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الإجتماعية، كما يعمل هذا النوع من ربط كل إقليم بالخطة الوطنية والتنسيق بين الأقاليم المختلفة.

الثاني: يهتم بالتخطيط داخل الإقليم نفسه عن طريق حسن توزيع الموارد والإنتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه، إضافة إلى الربط بين هذه الموارد وفرص العمل المتاحة وبين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي يشهدها الإقليم، ويهدف إلى إيجاد علاقات مناسبة مقبولة بين السكان والبيئة داخل الإقليم.

2-3- أبعاد التخطيط الإقليمي:

للتخطيط الإقليمي العديد من الأبعاد والمتمثلة في المخطط التالي:

المصدر: عدنان رشيد حميشو، **التخطيط الإقليمي (البدايات، المفهوم، الأبعاد، المتطلبات الأساسية لتحقيقه والأساليب)**، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الأول، سوريا، نيسان 2012، ص21.

هذه الأبعاد يمكن توضيحها كما يلي[8]:

- **اجتماعية:** تهدف على التوزيع العادل لقوى الإنتاج بين الأقاليم الوطنية وضمن الإقليم الواحد.
- **اقتصادية:** بغية اعطاء المردود الإنتاجي الأكبر بأقل التكاليف الممكنة.
- **عمرانية:** بهدف التوزيع الأمثل للمناطق السكنية والصناعية والخدمات في الوحدات الإقليمية.
- **طبيعية:** من أجل الإستثمار الأمثل لموارد الطبيعية المتاحة في الإقليم التخطيطي.
- **بيئية:** المساهمة في حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله.
- **تشريعية:** العمل على وضع التشريعات اللازمة لتوطين الخطة التنموية.

- **استراتيجية:** الوصول إلى تحقيق وتأمين الحماية الأمنية للدولة.
- **استدامة:** لضمان حق الأجيال القادمة في الحياة والثروات الوطنية.

2-4- أهداف التخطيط الإقليمي

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق نمو متكافئ بين أقاليم الدولة مما يساعد على القضاء على الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بينها، والحد من العيوب الناجمة عن الإتجاهات التلقائية في مجالات توزيع الخدمات وتمركز الصناعة، وبالتالي إيجاد نوع من التوازن التنموي الإقليمي والحد من الإختلال الإقليمي عن طريق تضييق الفجوات بين أقاليم في الدولة.

وتكمن أهمية التخطيط على مستوى الدولة أو الإقليم في جوانب عديدة تتمثل في:

- مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في إقليم ما، ووضع الحلول المناسبة لها.
- التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية داخل الإقليم الواحد من خلال توزيع عادل لفوائد التنمية.
- إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتقليل الفوارق الطبقية بينهم.
- إشراك الجماهير في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.
- محاربة الفقر وتعزيز اعتماد السكان على أنفسهم.
- الإهتمام بشؤون البيئة وتحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة.

ثانيا: الإطار النظري للتنمية السياحية الإقليمية:

إن هدف التخطيط للتنمية السياحة الإقليمية هو تحقيق الرفاه المادي، وغير المادي لمجتمع الإقليم عن طريق الزيادة في استثمار وانتاج موارده السياحية لأغراض التنمية الإقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم، وبالتالي فإن التنمية السياحية للإقليم يجب أن تسبقها تنمية شاملة وفق خطة وطنية تتضمن الصحة والتعليم والترفيه والإعلام بحيث تتضمن تخطيطا لجميع المواقع بموجب العدالة التوزيعية.

1. السياحة والتنمية السياحية

1-1- السياحة:

1-1-1- تعريف السياحة: لقد وردت العديد من التعاريف حول السياحة، اختلفت حسب الزاوية التي ينظر منها الباحثون والهيئات الدولية، ولكنها تتكامل لتعطي في النهاية تعريفا واسعا وشاملا للسياحة، وعليه نستعرض أهم التعريفات التي وردت، فنذكر منها ما يلي:

- **عرفها الألماني FREULER.E.G:** "السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة" (9).
- **تعريف COLDEN:** "يقصد بالسياحة أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيم . الأفراد . لأي غرض في مكان خارج بلادهم بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت"(10).

❖ **تعريف السويسري HONZIKER رئيس " الجمعية الدولية لخبراء السياحة العاملين، في بحث نشره عام 1959**:" السياحة هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما كلما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة وكلما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"[11].

من خلال ما تم ذكره من تعاريف مختلفة للظاهرة السياحة، يمكن أن نستخلص أن السياحة نشاط إنساني ينتج عنه الإتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكانا ما والسكان الأصليين لهذا المكان، فالسياحة هي عامل مساعد على الإتصال والتواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب، هنا يظهر البعد الإجتماعي والثقافي للظاهرة السياحية التي تساهم في عملية التنمية.

1-1-2 فوائد السياحة: إضافة إلى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي فللسياحة أدوار تنموية ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى يمكن إيجازها بالآتي:

❖ تتميز السياحة بأثرها المضاعف (المضاعف السياحي: لكل إنفاق وجه آخر هو الدخل، ولذلك تتولد عن كل زيادة في الإنفاق زيادة أكبر في الدخول عدة أضعاف[12]) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الإختصاصيون باكثر من خمسون صناعة وخدمة.

❖ كيفية الإستخدام للقوى العاملة باعتبارها صناعة مركبة وبهذا يمكن استغلال هذه الميزة لمعالجة مشكلة البطالة والتشغيل.

❖ إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لاسيما في الأقاليم التي لاتمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية، كما تستخدم السياحة كوسيلة لتنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي.

❖ تساهم في تطوير الأماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار أن هذه الأماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.

❖ تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر.

❖ تساهم في التقارب الحضاري والثقافي بين الثقافات المختلفة[13].

❖ ومن الناحية الاجتماعية أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الإجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيها، خاصة وأنها أدركت الإختلاف الشاسع في العادات، والتقاليد لدى السائحين، والقيم السائدة في مجتمعاتهم، وتأتي هذه التأثيرات نتيجة الإحتكاك، والاختلاط بين السائحين والسكان، وعليه صار من مصلحة الدولة المضيفة وضع سياسة سياحية شاملة، تجمع بين ثقافتها وثقافة السائح، لغرض تقليص الفجوة السيكولوجية بين الحياة غير الإعتيادية للسياح والحياة الإعتيادية للمجتمع المضيف[14].

1-1-3 أعباء السياحة:

❖ قد تصادف بين المواقع كثافة في عدد الزوار لدرجة حدوث الازدحام والفوضى.

❖ تلوث المحيط بسبب الاستخدام الكثيف للسيارات.

❖ تلوث المياه السطحية والجوفية بسبب المخلفات وعدم التقيد بتعليمات النظافة العامة.

❖ الإستخدام غير المنظم في الحدائق الوطنية قد ينعكس سلبا على الحياة البرية، وعلى المواقع التاريخية والأثرية.

❖ قد تقل الفوائد والعوائد الإقتصادية للسكان المحليين إذا كانت المنشآت والخدمات السياحية تعتمد في تشغيلها على عمالة ومستثمروا المنشآت السياحية من خارج المنطقة، وكذالك إذا كانت احتياجات ولوازم السياحة تؤمن من خارج البلد[15].

1-1-4 أساليب تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية للنشاط السياحي:

يتعين إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعظم الآثار الإيجابية من خلال الرقابة والتوجيه وفعالية استخدام الموارد المختلفة، والالتزام بجملة من التوصيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للسياحة ومن أهمها:

- مشاركة المجتمع في تخطيط السياحة مشاركة إيجابية.
- نشر الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي من خلال إيمانهم المطلق بأهمية السياحة.
- تنمية الموارد البشرية لإدارة الأنشطة السياحية بتوفير وسائل التكوين والتدريب مع الاستمرارية في ذلك وفق متطلبات العصر.
- التوزيع المكاني للنشاط السياحي وتوفير الحوافز لتشجيع الإستثمار السياحي في المناطق النائية لزيادة فرص التوازن الإقليمي.
- الحرص على استخدام كل ماهو محلي أي الاعتماد على القدرات الذاتية ما أمكن في بناء التنمية المحلية.
- الأخذ بمفهوم السياحة المستدامة الهادفة إلى إيجاد توازن حجم السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى[16].

1-2- التنمية السياحية:

1-2-1- تعريف التنمية السياحية: التنمية السياحية هي الإرتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع، ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

1-2-2- عناصر التنمية السياحية: وتتكون من عناصر عدة أهمها:

- **عناصر الجذب السياحي**: وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان مثل المتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- **النقل**: بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- **أماكن النوم**: سواء التجاري منها كالفنادق وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- **التسهيلات المساندة**: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ....
- **خدمات البنية التحتية** : كالمياه والكهرباء والإتصالات ....

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الإثنين معاً[17].

1-2-3- قواعد التنمية السياحة للإقليم: هناك بعض القواعد الأساسية لتنمية الإقليم سياحيا وهي:

- تحديد المشاكل والأهداف السياحية وجرد المتغيرات المتصلة بهذه المشاكل.
- تحليل المتغيرات واقتراح الحلول البديلة.
- اختيار الحل الأنسب لتحقيق الأهداف لأية خطة.
- ترجمة الخطة بتنفيذ المشروعات في مدة زمنية محددة.
- متابعة سير الخطط ومفاصلها.

هذه القواعد يعتمد عليها المخطط السياحي في تحديد الأقاليم الفقيرة والمتقدمة، أو في تنمية الأقاليم داخليا وخارجيا.

1-2-4- نظرية تنمية الإقليم من الداخل: هذه النظرية تفترض وجود قوة دافعة لعملية التنمية الإقليمية بحيث تنبثق هذه العملية داخل الإقليم، حيث يميل إلى تحقيق ما يعود عليه بالنفع، فتصبح منجزاته بمثابة القوة التي تجعله يعتمده في نموه على الصادرات تماما، ومن رواد هذه النظرية نجد العالمان تيبورت (Tibout) ونورث (North) ، حيث بينا أن هاته النظرية يمكن تطبيقا في الأقاليم التي تتوفر فيها الموارد الوفيرة فيجري العمل على استغلالها، وعندما يكون الطلب على نشاط أو نشاطين في الإقليم هو الذي يحدد الطلب على بقية الأنشطة الأخرى، ويعمل في الوقت نفسه على تنميتها.

1-2-5- نظرية تنمية الإقليم من الخارج: تؤكد هذه النظرية على أنه لإتمام عملية تنمية الإقليم السياحي لابد وأن تكون هناك علاقة واتصال بين إقليم وآخر، تقوم على التبادل التجاري الذي يؤدي إلى تنمية الإقليم الفقير، حيث أن الإقليم الغني بالموارد الصناعية والإستخراجية يبدأ باستهلاك الموارد السياحية في الإقليم الفقير، فتحدث عملية التبادل التجاري الذي ينشط عملية التنمية في الإقليم الذي أتت أصلا من خارجه، ومن رواد هذه النظرية ميردال (Myrdal) وهيرشمان (Herechman) وبيروكسن (Beroxin) الذين أبدوا عنايتهم البالغة بهذا الوضع وتحدثوا عن الآثار التي تنشأ نتيجة التداخل بين الأقاليم الأكثر تطورا[18].

2- الإستثمار السياحي والتخطيط السياحي

2-1- الإستثمار السياحي

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الإقتصاد الوطني، له دوره الفعلي في تكوين الناتج الوطني، ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، فالهيكل الإقتصادي لأي دولة يتكون من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الإقتصادية، وبما أن التنمية الإقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الإقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردِّية التي لا تحقق ناتجا وطنيا، ويعتبر الإستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها لما له من دور هام في دورة الإنتاج والتوزيع.

2-1-1 تعريف الإستثمار السياحي:

تشمل الإستثمارات السياحية مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالإستثمار يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، وكذلك المساهمة في تحسين الهياكل القاعدية (التهيئة العمرانية، مؤسسات صرف المياه والطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والإتصالات....).

يتمثل الإستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة،كما أن تطور الإستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للإستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

عند الحديث عن الإستثمار السياحي يتبادر إلى الذهن إنشاء الفنادق فقط، وإنما في الحقيقة يشمل الإستثمار السياحي مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة كبناء الوحدات الفندقية، الوحدات شبه الفندقية، تحسين البنى التحتية الخاصة بالنقل وشبكة الإتصال كالطرق، المطارات والموانئ....، أما منظمة السياحة العالمية فتعرف الإستثمار السياحي كما يلي: "هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الإقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها"[19].

2-2- التخطيط السياحي

2-2-1 تعريف التخطيط السياحي

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية، وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق، يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية[20].

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.

لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة بدءا من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة.

2-2-2 أهمية التخطيط السياحي:

يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع.

التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط.

ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر ما يلي[21]:

- ❖ يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة الموارد السياحية والإستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
- ❖ يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على كل مستوياتها.
- ❖ يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور السياسية والإقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
- ❖ يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والإستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.
- ❖ يساعد على زيادة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع، كما يقلل من سلبيات السياحة.
- ❖ يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط.
- ❖ يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة.

❖ يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

ثالثا: التنمية السياحية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الإقليمي

تمتلك الجزائر موارد طبيعية وخصائص سياحية عديدة ومتنوعة الأمر الذي يؤهلها لتكون قطبا سياحيا في غاية الأهمية، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى إحداث تغيرات نوعية في مستوى الخدمات والتسهيلات المقدمة في مجال الخدمة السياحية والحاجة إلى الإستثمار في البنى التحتية المرتبطة بالنشاط السياحي الطرق والمطارات والمياه والكهرباء والإتصالات...

يعتبر البعد الإقليمي في التنمية السياحية مسألة أساسية في تحقيق التوازن بين أقاليم الدولة الواحدة، ومن هنا عمدت الجزائر ومن خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 إلى إعطاء أهمية لمسألة الإقليم، حيث يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT2025) فهو الوثيقة لتي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025.

1- التوجهات الإستراتيجية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: يتجسد المخطط الوطني للتهيئة السياحي لآفاق 2025 من خلال خمسة خطوط رئيسية تستجيب للرهانات الكبرى لتنمية الإقليم، كما ترمي بصفة متزامنة ومنسقة إلى:

1-1 ضمان إقليم مستدام: ويتجسد من خلال خمسة برامج عمل هي: ديمومة المائي، المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، الأنظمة البيئية، المخاطر الكبرى، التراث الثقافي.

تتبنى المقاربة الإقليمية كمبدأ رئيسي تنمية الأقاليم بما يتناسب وقدراتها على التحمل في ميدان التنمية:

- حماية وتثمين الأنظمة البيئية حماية وتثمين التراث لثقافي

1-2 خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي: ويتمثل في خمسة برامج للعمل الإقليمي شملت: فرملة التوسع نحو الساحل- خيار الهضاب العليا- خيار تنمية الجنوب- إعادة الموقعة الصناعية والإدارية، نظام حضري متسلسل ومفصل.

1-3 ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم: ويتمثل في سبعة برامج للعمل الإقليمي جاءت كما يلي:

عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية، النقل، الإمداد والإتصالات _نحو عواصم المدن _ أقطاب التنافسية والإمتياز _ الفضاءات الجديدة للنمو (مناطق، البرامج الأربعة عشرة) _ التنمية المحلية _ الإنفتاح الدولي للأقاليم _ المغرب.

1-4 تحقيق العدالة الإقليمية: ويتمثل في ثلاثة برامج للعمل الإقليمي: التجديد الحضري وسياسة المدينة _ التجديد الريفي _ استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق.

1-5 ضمان حكم إقليمي راشد: يندرج هذا المخطط في إطار منطق الشراكة، فبالإضافة إلى وظائف التحكيم والضبط تضلع الدولة بسياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عل من التضامن الفضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة مثل المحروقات، وتطور الدولة إمكانياتها للتدخل، وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية وتنسيقها مع القطاع الخاص الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه[22].

2- الأقطاب السياحية للإمتياز ذات الأولوية في التطوير (2008 _ 2015):

القطب السياحي هو توليفة في فضاء جغرافي معين للقرى السياحية للإمتياز (تجهيزات، إيواء وترفيه) والأنشطة السياحية والمسارات السياحية بالتنسيق مع مشروع للتنمية الإقليمية؛ ويستجيب لطلب السوق ويتوفر بالضرورة على استقلالية كافية حتى يستطيع الإشعاع على المستوى الوطني والدولي[23].

إن المخطط التوجهي للتهيئة السياحية 2025 يوصي بإجراء عقلاني براغماتي يهدف إلى:

- ❖ اختيار وإجراء مقياسي للمواقع التي ستتمركز فيها التدفقات السياحية بالنظر لما لها من خصائص.
- ❖ التخلي عن فكرة الكل سياحة وتتبنى فكرة الأقطاب السياحية، إذا أظهرت الحاجة إلى سبعة أقطاب سياحية على مستوى التراب الوطني:

- **القطب السياحي للإمتياز شمال–شرق (POT.N.E)**: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق اهراس، تبسة.....

– **القطب السياحي للإمتياز شمال–وسط (POT.N.E)**: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف ، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.....

- **القطب السياحي للإمتياز شمال–غرب (POT.N.O)**: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس...وغليزان.

– **القطب السياحي للإمتياز جنوب–شرق (POT.S.E)**: الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة.....

– **القطب السياحي للإمتياز جنوب–غرب (POT. S.O)**: توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.....

– **القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير (POT.G.S)**: الطاسيلي، ناجر، إليزي، جانيت.....

- **القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير (POT.G.S)**: أدرار ، تمنراست.

إن الهدف المتوخى من بناء هذه الأقطاب السبعة هو تحريك الرافع الذي يسهل الإنتشار السياحي في كافة التراب الوطني، وهي ترمي إلى تطوير قرى سياحة الإمتياز، والأنشطة ودارات السياحة ودارات الترفيه، بالتعاون مع المشاريع الإقتصادية التي تضمن تنمية متوازنة لكل إقليم، وللأقطاب السياحية خمسة أهداف تتمثل في:

- ❖ تسهيل التنافسية، الجاذبية، واستمرارية الإقليم.
- ❖ التطوير وفقا لميزاتهم: سياحة الحمامات، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية، الصحية والترفيهية، السياحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية.
- ❖ السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية على كامل التراب القطب.
- ❖ ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.
- ❖ إشراك السكان المحليين[24].

3– المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى (2008_ 2015): لقد تمَّ تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار(**م ت ت س 2025**) في ما يلي:

- ❖ فنادق السلسلة : (Hôtels de chaîne) عدد الأسِّرة من كل الأنواع يقَّدر ب 224300 سرير.

❖ ثلاثة وعشرون قرية سياحية متميِّزة (Villages Touristiques d'Excellance - VTE) وأرضيات جديدة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والوطني.

❖ خمس حظائر بيئية وسياحية.

❖ ثلاثة مراكز للعلاج والصحة والرفاهية.

❖ انطلاق ثمانون مشروعا سياحيا في 6 أقطاب سياحية بامتياز :5986 سرير و 8000 منصب شغل في الأفق، والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع ذات الأولوية حسب الأقطاب السياحية:

الجدول رقم 01: توزيع المشاريع ذات الأولوية في المرحلة الأولى حسب الأقطاب السياحية:

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد القرى السياحية	النسبة%	الحظائر البيئية والسياحية	النسبة%	مراكز للعلاج والصحة والرفاهية	النسبة%	عدد المشاريع	النسبة%
الشمال الشرقي	4.00	17.39	2.00	40.00	1.00	33.33	23.00	28.75
الشمال الوسط	14.00	60.87	1.00	20.00	2.00	66.67	32.00	40.00
الشمال الغربي	4.00	17.39	1.00	20.00	0.00	0.00	18.00	22.50
الجنوب الغربي" الواحات"	0.00	0.00	1.00	20.00	0.00	0.00	4.00	5.00
الجنوب الغربي "توات–قورارة	1.00	4.35	0.00	0.00	0.00	0.00	2.00	2.50
الجنوب الكبير"الأهقار"	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00	1.25
الجنوب الكبير " الطاسيلي"	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	23.00	100.00	5.00	100.00	3.00	100.00	80.00	100.00

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني.

من هذا الجدول نلاحظ مدى اهتمام الجزائر بالتنمية السياحة وتركيزها على الإقليم الشمالي من الوطن، حيث نسجل من أصل 23 قرية سياحية هناك 14 قرية في القطب الشمال الوسط أي بنسبة 60.87% ، أما بالنسبة للحظائر البيئية والسياحية فتركزت حوالي 40% كأكبر نسبة في الشمال الشرقي، وتتركز 66.67% من مراكز العلاج والصحة والرفاهية في الشمال الوسط، أما بالنسبة لعدد المشاريع نسجِّل من أصل 80 مشروعا استثماريا حوالي 73 منها مرتكزة في الشمال الجزائري خاصة الوسط الذي استفاد من 32 مشروع نظرا للطلب المتزايد على المنتجات السياحية لهذه المنطقة، في حين أنّ التنمية في الغرب تكون أقل بحوالي 10 مشروعا والشرق ب23 مشروعا؛ أما الجنوب فبالرغم من شساعة مساحته وغناه بالمواقع السياحية والمصنّفة كتراث عالمي فلم يعطى الأهمية اللازمة لجعله قائدا للتنمية السياحية في الجزائر وهذا يظهر من خلال عدد المشاريع المسطّرة والتي لم تتجاوز السبعة في كل الأقطاب السياحية الأربعة.

خاتمة:

من خلال هاته الدراسة يمكننا أن ندرك أن للسياحة دورا فعالا في تنمية الأقاليم، حيث أن تنمية صناعة السياحة تأخذ طابع التصنيع المتكامل، والذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين، فتأخذ بذلك التنمية السياحية أشكالا عديدة تختلف من منطقة إلى أخرى.

من هنا كان لزاما على الدول وضع مخطط سياحي بالاعتماد على قواعد التنمية السياحية للأقاليم، من أجل تحديد الأقاليم الفقيرة والمتقدمة، أو في تنمية الأقاليم داخليا وخارجيا، ومن ثم اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي لمعالجة مشكلات النمو السريع للسكان، ولمتطلبات التنمية، بما يقدمه من وسائل علمية وطرائق فنية، لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق الريفية والحضرية على السواء وفي جميع أنحاء البلاد.

فالجزائر وإدراكا منها لأهمية النشاط السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية قامت بإصدار قانون خاص بالتنمية السياحية يتضمن خطة إستراتيجية للمدى المتوسط في حدود 2015 والطويل الأجل لأفاق 2025 من أجل تدارك التأخر المسجّل في هذا القطاع من خلال التركيز على مخطط نوعية الخدمات والترقية السياحية، وتشجيع الإستثمار السياحي وإنشاء القرى السياحية ومختلف الخدمات والمرافق العامة التي تشجع على التدفق السياحي.

غير أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر يشير على الأقل في إطار استراتيجيته المتوسطة في حدود آفاق 2015 إلى وجود مؤشرات عن تنمية غير متوازنة مكانيا، وهذا لتركيزه على الإقليم الشمالي من الوطن، ما يستدعي ضرورة مراجعة قواعد التنمية السياحية للأقاليم، لوضع خطة سياحية شاملة تحقق تنمية إقليمية متوازنة لجميع أنحاء الوطن.

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد محمد عبد العال، **" المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر "**، www.kotobarabia.com، ص04.
[2]- سلوى توفيق رمضان، **تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ص 12.
[3]- أحمد محمد عبد العال، **" المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر "**، www.kotobarabia.com، ص09.
[4]- محمد العاني، **" التخطيط الإقليمي المبادئ و الأسس – نظريات و أساليب "**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص57.
[5]- محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، ط3، الإسكندرية، 1984، ص22.
[6]- أحمد خالد علام وآخرون، **التخطيط الإقليمي**، 1990، ص55.
[7]-عدنان رشيد حميشو، **التخطيط الإقليمي (البدايات، المفهوم، الأبعاد، المتطلبات الأساسية لتحقيقه والأساليب)**، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الأول، سوريا، نيسان 2012، ص20.
[8]- نفس المصدر، ص21.
[9]- احمد الجلاد، **دراسات في جغرافية السياحة**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1998 ص 25.
[10]- احمد الجلاد، **التنمية و الإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2003، ص 50.
[11]- إسماعيل علي سعد، **الإعلام و الدعاية "رؤية تحليلية نقدية"** ، دار المعرفة الجامعية، مصر،2003 ، ص33.
[12]- أحمد أديت أحمد، **تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية**، مذكرة ماجستير في الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سوريا، ص36.
[13] - وزارة التخطيط لجمهورية العراق، **خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014**، بغداد 2009، ص 132.
[14]- مراد زايد، **السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي: السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2010، ص 10.
[15]- أحمد أديت أحمد، **تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية**، مذكرة ماجستير في الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سوريا، ص36-37.
[16]- عيساني عامر، **الأهمية الإقتصادية لتنمية الساحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير: تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 42-43.
[17]- نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد (28) العدد (3)2006، سوريا ص 19.
[18]- سعد ابراهيم، **تخطيط وتنمية خدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الطلب السياحي في محافظة نينوى**، أطروحة دكتوراه في السياحة، تخصص فلسفة السياحة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2008، ص 40-45.
[19]- بليل فدوى، **تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2012، ص 16.
[20]- الروبي نبيل، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص65.
[21]- شمسين نديم، **مبادئ السياحة**، الجمعية الجغرافية السياحية، دمشق، 2001، ص 82.
[22]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، الكتاب رقم: 1، جانفي2008، ص 09- 10.
[23]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، الكتاب رقم:3، جانفي2008، ص 05.
[24]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، الكتاب رقم:2، جانفي2008، ص ص 42- 45.